

المصارف التونسية تضيق في متاهة كورونا



رياض بوعزة
صحافي تونسي

ومع أن هناك إمكانية بأن تتراجع هذه الديون خلال الفترة المقبلة، غير أنها مقرونة بمدى قيام المسؤولين عن إصلاح النظام المصرفي بمعالجة الإرث القديم لنشاط المؤسسات المالية، من خلال الإسراع بسن تشريعات تتلاءم مع المرحلة حتى تنهض المصارف من كبوتها.

المكتب الدولي للتدقيق المالي والاستشارات الاقتصادية (ديليوت) لديه قناعة، على ما يبدو، بأن أزمة فيروس كورونا ستكون لها تداعيات مفرزة على مستوى المؤشرات التي ستظهر بعد إتمام الحسابات المتعلقة بالنشاط التمويلي للمصارف للنصف الأول من العام الجاري. ويبدو أن تراجع إيرادات المصارف سيؤثر على أرباحها بسبب الانخفاض المتوقع في الفوائض المالية الموظفة على القروض خاصة وأن البنك المركزي قد أقر في وقت سابق هذا الأسبوع المحافظة على نسبة أسعار الفائدة عند 6.75 في المئة للشهر الثاني على التوالي.

حاصرت أزمة كورونا القطاع المصرفي التونسي بشكل أكبر مما هو متوقع، حيث عكست تصنيفات حديثة لوكالات الائتمان العالمية الرئيسية لمجموعة من البنوك المحلية حجم المتاهة التي دخلت فيها، بعد أن أظهرت المؤشرات مدى انحسار نشاط أعمالها نتيجة الإغلاق الاقتصادي. خلال شهرين من التوقف الكلي للنشاط الاقتصادي بدت ملامح القطاع المصرفي تظهر بشكل واقعي دون محاولات تجميل من الأجهزة الرقابية أو السلطات النقدية أو حتى الحكومة، خاصة وأن تعافيه المؤقت مع نهاية العام الماضي، لم يكن سوى بداية انتفاخ الفقاعة التي فجرتها أزمة الوباء.

ثمة عدة عوامل يمكن أن يؤثر الوباء من خلالها على مصارف العالم وخاصة في الأسواق الناشئة، وتتمثل أساسا في تدهور الاعتماد الشديد على الأصول والتمويل الخارجي، وكذلك تراجع البنوك المركزية على تقديم الدعم، وأخيرا زيادة احتمال حدوث توترات سياسية أو اجتماعية. في تقرير حديث حول آفاق المصارف الإفريقية لعام 2020، أعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني نظرة متشائمة لخمس مصارف تونسية، أحدها كومي، وهو الشركة التونسية للبنك، فضلا عن كل من بنك الأمان والبنك العربي لتونس والبنك التونسي وبنك تونس العربي الدولي، وهذه المصارف الأربعة تتبع للقطاع الخاص.

الملت للابتهاه أن موديز لم تتطرق إلى مصرفين آخرين على ملكية الدولة، وهما بي. أتش والبنك الوطني الفلاحي، خاصة وأنهما يبران بمشكلات مالية كبيرة بسبب ارتفاع الديون المسجلة أو المشكوك في استرجاعها منذ سنوات طويلة. ولا توجد إحصائيات رسمية حول وضعيتها الحالية.

هذه الوضعية المالية للمصارف التونسية تعد الأسوأ من طرف وكالة تصنيف عالمية منذ قرابة عشر سنوات، حيث برزت نظرتها بسبب مخاطر القروض عالية الفوائد، حيث يقول خبراء موديز إن تباطؤ النمو وبقول يعانیه الاقتصاد العالمي من ركود وكذلك نقل عبء ديون الدولة ستعمل على إبطاء الفرص التجارية لهذه المصارف.

لقد أشارت وزارة المالية في تقرير نشرته هذا الأسبوع حول الميزانية الحالية أن نسبة الدين العام ارتفعت نهاية شهر مارس الماضي، لتصل إلى 83.5 مليار دينار (29 مليار دولار)، وأنها تتوقع أن يصل إلى 32.7 مليار دولار بنهاية هذا العام، وهو ما يشكل 75.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. تشير التقديرات إلى أن حجم القروض المعلقة التي لم يتم سدادها للمصارف منذ بداية العام تمثل نحو 13.4 في المئة من حجم محفظة القروض المصرفية في كامل 2018، وهذا المؤشر يعطي لحة واضحة عن حجم الأزمة التي يعاني منها القطاع مع استمرار شح السيولة من السوق وتوقف الأنشطة التجارية والاستثمارية.



نظرة أبعد إلى المستقبل

القاهرة تغير تكتيكات صناعة الغاز لتقوية لوبي منتدى شرق المتوسط

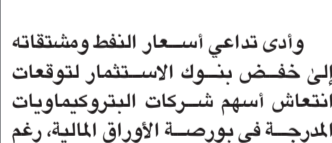
مساع مصرية حديثة لجذب المزيد من الاستثمارات في أنشطة البتروكيماويات عبر حوافز المناطق الحرة

منها مليار دولار نفط خام، ونحو 1.7 مليار دولار منتجات بترولية. وكشف سعد هلال رئيس الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات خلال تصريحات لـ "العرب" عن استثمارات مرتقبة جديدة في قطاع البتروكيماويات من مستثمرين أميركيين وفرنسيين وإيطاليين، فضلا عن تحالفات إنجليزية وصينية.

وأشار إلى أن الاستثمارات الجديدة قائمة على استغلال الغاز الطبيعي في عمليات إعادة التصنيع، مما يزيد القيمة المضافة لعمليات التشغيل على الاقتصاد المصري.



طارق الملا
نركز على مشروعات تزيد القيمة المضافة وتستهدف التصدير



سعد هلال
استثمارات جديدة من أميركا وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا والصين

وأدى تداعي أسعار النفط ومشقاته إلى خفض بنوك الاستثمار لتوقعات انتعاش أسهم شركات البتروكيماويات المدرجة في بورصة الأوراق المالية، رغم أنها تدرج ضمن الأسهم الدفاعية القادرة على تحقيق أرباح في جميع الظروف، لأن منتجاتها خامات أساسية لصناعات مختلفة. وخفض بنك الاستثمار فاروس القيمة العادلة لسهم شركة سيدي كريب للبتروكيماويات، وهي من الأسهم الرئيسية مع محافظ جميع المؤسسات المالية وكبار المستثمرين، من مستويات 0.69 دولار إلى نحو 0.47 دولار نتيجة زيادة وتيرة الضغوط التي تفرضاها جائحة كوفيد - 19 على سوق البولي إيثيلين العالمي. وتوقع فاروس استمرار الشركة في تسجيل خسائر بعد تهاوي أسعار النفط مؤخرا وضعف الطلب على البولي إيثيلين، فيما أدت تداعيات الوباء إلى تراجع أسعار طن البولي إيثيلين من 880 دولارا في فبراير الماضي، إلى 700 دولار خلال الفترة الحالية. وأرادت القاهرة الاستعداد للورة الرابعة للاجتماع الوزاري للمنتدى المقرر خلال شهر يونيو المقبل بأجندة استثمارية تقدم من خلالها بعض الفرص للأعضاء، وتفتح آفاقا أمام خطط ربط حقول الغاز بالقاهرة، ما يعمق دور المنتدى.

مع كبرى شركات البترول لاستعراض الخطط الاستثمارية ومعدلات التشغيل والإنتاج. وتعتزم شركتنا أباتشي الأميركية وشل خفض الموازنة الاستثمارية للاتفاق على إنتاج النفط بنسبة تصل إلى نحو 20 في المئة خلال العام المالي الحالي والمقبل، مع إمكانية زيادة سيناريو خفض حال استمرار الأزمة.

وتعتبر الشركتان من أكبر المنتجين في مصر، حيث تقوم أباتشي بضخ استثمارات مشاركة مع شركتي خالدة للبترول وقارون المصريتين في الصحراء الغربية، بينما تتعاون شل مع شركة بدر الدين للبترول المصرية.

وقال وزير البترول والثروة المعدنية المصري لـ "العرب" إنه "تم الانتهاء من تحديث الخطة القومية لصناعة البتروكيماويات عبر استراتيجية جديدة طويلة الأجل مدتها 15 عاما".

وأوضح أن الاستراتيجية قائمة على التوسع في تأسيس المشروعات التي تزيد القيمة المضافة على المنتجات البترولية، بدلا من تصديرها على هيئة مواد خام. ووفق الخطة تقوم القاهرة بتدشين نحو 11 مشروعا باستثمارات تصل إلى حوالي 19 مليار دولار، وتستهدف التصدير في المقام الأول من أجل جلب سيولة لولاية البلاد.

وتسعى وزارة البترول المصرية إلى امتصاص الصدمات، حيث وقعت اتفاقا مبدئيا مع الشركات العالمية الفائزة بمناطق امتياز مزايدة البحر الأحمر، وهي أولى تمسار ترسيم الحدود مع السعودية منذ عامين. وفسان ثلاثة تحالفات في المزايدة العالمية التي طرحتها القاهرة حول امتيازات البحث والتنقيب عن النفط والغاز لأول مرة في البحر الأحمر، هي شيفرون الأميركية وشل وتحالف شركتي شل ومبادلة الإماراتية.

ورصدت مؤشرات وكالة بلاتس الدولية للمعلومات النفطية أن نحو 92 شركة نفط في جميع أنحاء العالم بما في ذلك 37 شركة نفط مقرها أميركا خفضت الإنفاق الرأسمالي بإجمالي مئة مليار دولار بمتوسط خفض قدره 27 في المئة. وتنتج مصر ما يتراوح بين 55 في المئة و60 في المئة من إجمالي احتياجاتها من المشتقات البترولية، وتقوم باستيراد الفارق من الوكلاء والموردين العالميين. وبلغت صادرات البلاد من المنتجات البترولية خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي حوالي 2.7 مليار دولار،

دفعت القاهرة بحزمة من التكتيكات الجديدة تستهدف إعادة صياغة مشهد صناعة الغاز في البلاد، أملا في تقوية شوكة منتدى شرق المتوسط، وسط حالة من الغموض تسيطر على الاقتصاد العالمي بسبب وباء كوفيد - 19، نالت من قطاع النفط والغاز بعد الدخول في حالة سيئة من الركود، ستكون لها تداعيات على مجالات مختلفة.

وتصدرت المناقشات صياغة رؤية مشتركة لمستقبل صناعة الغاز الطبيعي في المنطقة وتطوير هذه السوق للاستفادة المثلى من إمكانات المنطقة من احتياطات هائلة وبنية تحتية متطورة. وتأسس منتدى غاز شرق المتوسط في يناير من العام الماضي، ويقع مقره الرئيسي في العاصمة المصرية القاهرة، وهو يهدف إلى تنسيق السياسات الخاصة باستغلال الغاز الطبيعي بما يحقق المصالح المشتركة لدول المنطقة.

كما أن اللوبي الذي يجمعه المنتدى سيكون قوة أمام الأطماع التركية في الاحتياطات الهائلة للغاز في المتوسط وخاصة أمام السواحل القبرصية والليبية.

وتتوأكب التحركات الأخيرة مع تراجع معدلات تصدير الغاز نتيجة هشاشة الاقتصاد العالمي ودخوله في مرحلة غير مسبوقة من التباطؤ نالت من الطلب على النفط والغاز وهددت آمال بعض الدول التي ربطت نهضتها بهذه الثروات.

وعلقت شركة شل الهولندية شحنات الغاز المسال المصدرة عبر مصنع إكو لإسالة الغاز في مدينة دمياط على ساحل البحر المتوسط بمصر، نتيجة تدني أسعار الغاز بسبب تراجع الطلب العالمي مع تفشي كورونا.

وكانت شل تصدر نحو 100 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا لكن شح الطلب وتدهور الأسعار عسفا بجودي التصدير.

ست شركات أجنبية خفضت استثماراتها النفطية في مصر متأثرة بتراجع الطلب العالمي على الطاقة

وزاد من تفاقم الأمور إعلان 6 شركات نفط عالمية عاملة في مصر عن خفض استثماراتها لذات الأسباب، وأبلغ رؤساء الشركات ووزير البترول طارق الملا خلال اجتماع موسع عبر تقنية زوم وجود ضغوط تمنع الحفاظ على مستوى الإنتاج الحالي. وقالت مصادر مقربة لـ "العرب" إن "الملا يعقد اجتماعا دوريا بصفة شهرية



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - انتهجت الحكومة المصرية تكتيكات جديدة لإعادة هيكلة قطاع النفط والغاز والحفاظ على خطتها الرامية إلى التحول إلى مركز إقليمي لتصارة وتداول الغاز والمنتجات البترولية، والتي نال منها انتشار وباء كورونا.

وترمي التوجهات الجديدة إلى الحفاظ على هوية منتدى غاز شرق المتوسط كمنظمة حيوية في منطقة البحر المتوسط، ما دفع إلى تحديث الخطة القومية لصناعة البتروكيماويات كسلاح يمكن أن يعزز الطلب على الغاز. ومن خلال هذه الخطة سوف يتم تدشين مشروعات عملاقة تستخدم الغاز في عمليات تصنيع منتجات يعاد تصديرها للأسواق الخارجية، بما يضمن حيوية الموقع الجغرافي لمصر وأعضاء المنتدى.

ومهدت القاهرة لتلك الخطوة مطلع مايو الحالي، وسمحت بالتريخيص لمشروعات صناعية قائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج للعمل بنظام المناطق الحرة.

وستركز الحكومة بالأساس على صناعات الأسمدة والبتروكيماويات، التي يتصاعد الطلب عليها بصفة دائمة تحت أي ظروف لاستمرار نشاط الزراعة والتصنيع.

وهذه الخطوة جرت دراستها بعناية، لتتمكن الشركات العالمية من تصدير منتجاتها عبر المناطق الحرة دون رسوم جمركية، وتضمن استمرار الطلب على الغاز وتشجيع الاستثمار. وتغازل القاهرة بذلك الاستثمارات الهاربة من النقاط الساخنة عالميا، فضلا عن أنها دولة المقر لمنتدى غاز شرق المتوسط، وبالتالي عليها إيجاد حلول تضمن الحفاظ على قوة المنتدى.

وجاء التحرك المصري بعد أيام على انعقاد الاجتماع السادس لمجموعة عمل المنتدى عبر فيديو كونفرانس وناقشت تداعيات الجائحة على المنتدى بدعوة مصرية.

وقد شارك في هذا الاجتماع كل من قبرص واليونان وإيطاليا وإسرائيل والأردن وفلسطين، وممثلون عن الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي.



الأمان المالي ضرورة ملحة